يرجع الي انه هل يعرف به صحة العلوم ومطابقته للواقع او لانه يادراك الصحة
علي ان نفي السببية ليس لانه لا يكون سببا للادراك بل لانه لا يكون سببا
لمعرفة صحة المدرك وكان من وقع في جعله سببا انما وقع في ان بعض النبوة كانت
بالرويا قوله ويصلح للالزام الخ قال العصام الاولى اويصلح لان احد
التقييدين كاف قوله والا اي لم يكن المراد من العلم لعامة الخلق قوله فلا شك
انه قد يحصل بالعلم وكلمة قد هنا للتحقيق لا للتقليل ولا فلا يرد لان الكلام
في سبب العلم لعامة الخلق وفي كون التواتر صالحا للالزام علي الغير نظر لان
مصداق العلم وللغير ان يقول لم يحصل العلم من خبر هذا العدد نعم من شرط
عددا خاصا يصلح عنده للالزام الغير قوله وقد ورد القول به في الخبر قال
شيخ الاسلام من ذلك خبر البخاري مرفوعا لقد كان ممن قبلكم من الامم محدثون
فان يكن من امتي احد فانه عمر وخبر الترمذي مرفوعا اتقوا فراسة المومن فانه ينظر
بنور الله قوله واما خبر الواحد العدل قال العصام والتعرض لخبر الواحد
العدل مما لا حاجة اليه لانه سبق ان العلم لا يشمل الظن قال الكرمي جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال انتم تكلمتم ان اسباب العلم ثلاثة والحال
ان خبر الواحد العدل وتقليد المجتهد يفيد العلم ايضا فاذا لا يكون الحصر
في الثلاثة صحيحا انتهى قوله وتقليد المجتهد وهو قبول قول الغير من غير حجة
وهو مضاف الي المفعول قال العصام اراد بتقليد المقلد المعتقد له
فانه يفيد الاعتقاد الجازم الذي يقبل الزوال قوله فكانه اراد بالعلم الخ قال
العصام كانه اراد بالعلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض لا صفة يتجلي
بها المذكور لمن قامت هي به علي عكس ما حققه سابقا في مقام تعريف العلم واما
قال كانه لانه يحتمل يكون العلم عاما وبعض الاسباب بالاسباب المفيدة
بها فقط قال كلمة كان غير مرضية كانه غفل وقوله والا فلا وجه لم يرد به فلا وجه
بحسب الظاهر فلا ينافي قوله كانه الخ قال شيخ الاسلام لا ريب انه اراد ذلك
لما قدمه من ان المراد بالعلم عندهم ما لا يشمل الظن والتقليد كما مر بيانه انتهى قوله
فكانه اراد بالعلم الخ اي اراد به الثابت الذي لا يقبل الزوال وهو الذي لا يشمل خبر الواحد

ولا

ساق
لاحتمال انه

44

ولا التقليد فانهما ليسا ثابتا بمعني ثبوتا لا يقبل الزوال قوله والا اي وان لم يكن اراد
بالعلم ما لا يشملهما بل اراد به مطلق العلم الشامل لهما ولغيرهما فلا وجه لحصر
الاسباب في الثلاثة فانه يشمل التقليد بل الظن علي تعريف الي منصور للعلم ان لم
يحمل التجلي فيه علي الانكشاف التام كما هو ظني وان حمل عليه خرج الظن واما خبر الواحد
والتقليد فلا بد من دخولهما فتصير الاسباب خمسة قوله والعالم اعلم ان اطلاق
اسم العالم اما لغوي واما عرفي فالعالم في الوضع اللغوي اسم لكل ما يعلم به شي
وهو مشتق من العلم علي الاظهر كالخاتم اسم لما يختم به فعلي هذا يكون العوالم
غير متناهية لكون كل موجود عالما بواسطة وعلي الثاني يطلق اسم العالم علي
مجموع اجزاء الكون وهو العرش والكرسي والسموات والاجسام العنصرية وصور
المركبات من المعادن والنباتات والحيوانات وما ورد في الاخبار من كثرة العوالم
لا يصح الا علي المعني اللغوي لا العرفي فالعوالم من هذا الوجه وان لم ينحصر جزئياتها
لامتناع حصر افراد المراتب الامكانية واشخاص مدارج الكيانية واعيان الحقائق
الوجودية امكن حصر كلياتها في عالم الغيب والشهادة العلوية والسفلية الي اخر
ما حرره الشيخ الاكبر وحصره في الحضرات الخمس والتنزلات الاربعة قوله اي ما
سوى الله الخ قال العصام في تعريف العالم بذلك ابحاث الاول ان المراد
بكلمة ما ان كان شيا فلا يصح استثناء الله تعالى عنه وان كان كل شي لا يصح في مقام التعريف
لان التعريف للمفهوم لا للافراد فالعبارة الصحيحة ما كان غير الله تعالى الثاني ان المراد
بكلمة ما ان كان شيا ما لا يتناول الاشخاص لا يقال زيد عالم ولو كان المراد الجنس
علي ما حقق لم يصح استثناء الله تعالى لعدم دخوله تحت الجنس ويمكن اختيار الشق
الاول وحمل قوله من الموجودات علي معني اجناس الموجودات فيخرج به الاشخاص
لكنه يكتفي في التعريف حينئذ من الموجودات وفي ذكر ما سوى الله تعالى اطالة الثالث
ما قيل ان قوله مما يعلم به الصانع لا فايدة فيه واجيب بانه زايد علي التعريف
اشارة الي وجه التسمية والاحسن ان يقال العالم اسم لاجناس الموجودات لا مطلقا
بل من حيث انها يعلم به الصانع وان يقال هو لاخراج الصفات من غير حاجة الي
الابتناء علي ان الصفة ليست غير الذات ولا لاخراج مجموع الواجب والممكنات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)